

الإصدار السادس

وزارة المالية

www.mof.gov.eg

فبراير ٢٠٢٤

وحدة الشفافية
والمشاركة المجتمعية

www.budget.gov.eg

التقرير النصف سنوي
عن الأداء الاقتصادي والمالي
خلال العام ٢٠٢٣/٢٠٢٤



أولاً: أهم التوجهات الاقتصادية والمالية بموازنة العام المالي ٢٤/٢٣

ثانياً: أهم الافتراضات الاقتصادية (التقديرات المحدثه لعام ٢٤/٢٣)

١. مسار العجز الكلي والفائض الأولي على المدى المتوسط
٢. الإطار الاقتصادي ومدى التغير عن الموازنة العامة ٢٤/٢٣
٣. أهم أولويات سياسات إصلاح الإنفاق العام بالموازنة
٤. الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة بموازنة ٢٤/٢٣

ثالثاً: أهم السياسات المالية لدعم توطین الصناعة في مصر والإجراءات التخفيفية لمواجهة التحديات العالمية بموازنة ٢٤/٢٣

١. أهم السياسات المالية لدعم توطین الصناعة في مصر
 ٢. تدخلات السياسة المالية لمواجهة الأزمات العالمية
- رابعاً: مدى انعكاس الإجراءات الإصلاحية بموازنة ٢٤/٢٣ على الأداء المالي

١. أداء القطاع المالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٤/٢٣

- أ- أهم الملامح الرئيسية للأداء المالي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤
- ب- تقييم الأداء المالي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

- ت- التغير في المؤشرات المالية للموازنة؟ وهل سيساعد الأداء المحقق خلال الستة شهور الأولى في تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٤/٢٣
- ث- التغيرات بين الموازنة المعتمدة ومشروع الموازنة
- ج- تغيرات دين أجهزة الموازنة العامة عن المعروض في البيان المالي

خامساً: أهم نتائج المؤشرات الاقتصادية خلال الفصل الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

١. أداء القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤/٢٣
٢. أداء القطاع النقدي والتضخم خلال النصف الأول من ٢٤/٢٣
٣. أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من ٢٤/٢٣

سادساً: المخاطر والالتزامات المحتملة خلال العام المالي ٢٤/٢٣

تحقيق التوازن بين تعزيز بيئة الأعمال
وتحفيز دور القطاع الخاص، مع توسيع
شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة
الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى
توطين الصناعة المحلية والتصدير،
وتعزيز الحوار الوطني الدائم.

يُعد التقرير النصف سنوي أحد أهم التقارير التي تصدرها وزارة المالية كجزء من دورة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة؛ حيث يعتبر كشف حساب تقدمه وزارة المالية ويتناول تقييم الأداء المالي للإيرادات والإنفاق العام بعد مرور ٦ أشهر من التنفيذ الفعلي للموازنة ليعكس مدى توافق الأداء الفعلي للسياسة المالية للدولة بما يتناسب مع تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تم إعداد هذا التقرير بالتزامن مع استمرار جهود وزارة المالية الرامية إلى تحقيق التوازن بين العمل على تحقيق الاستدامة المالية لخفض عجز الموازنة العامة للدولة والمديونية الحكومية وتحقيق فوائض أولية، وتوفير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، ومساندة المواطنين لمجابهة الموجة التضخمية التي يشهدها العالم، وعلى التوجه من ناحية أخرى لتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي، من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوطين الصناعة المحلية والتصدير، وتحفيز الحوار الوطني الدائم، وضمان وضع أطر تنظيم مؤسسي واضحة تحكم العلاقة بين الدولة المصرية والقطاع الخاص من خلال إطلاق "وثيقة سياسة ملكية الدولة" بهدف السعي نحو زيادة استثمارات القطاع الخاص من الاستثمارات المنفذة. وسيظل دائماً الاهتمام ببناء المواطن المصري وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية أحد الروافد الإصلاحية الهامة التي تتبناها الدولة المصرية.

ويوضح الأداء المالي المحقق خلال النصف الأول من العام المالي ٢٤/٢٣ نجاح السياسة المالية في تحقيق فائض اولى نحو ١٤٩ مليار جنيه (١,١٥٪ من الناتج)، وهو ما يمثل ستة أضعاف الفائض الأولى المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والبالغ ٢٥,٥ مليار جنيه (٠,٢٥٪ من الناتج)، كما تم تلبية كافة احتياجات الإنفاق العام، خاصة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ومخصصات مبادرة حياة كريمة لتطوير القرى المصرية وسداد المستحقات الشهرية لصندوق التأمينات والمعاشات، مما سيساعد خلال الفترة المتبقية من العام على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة بنهاية العام المالي ٢٤/٢٣.

ويلقي التقرير الضوء في القسم الأول على أهم التوجهات الاقتصادية والمالية بموازنة العام المالي ٢٣/٢٤، ويرصد القسم الثاني أهم الإقتراضات الاقتصادية (التقديرات المحدثة لعام ٢٣/٢٤). ثم ينتقل في القسم الثالث إلى عرض أهم السياسات المالية لدعم توطين الصناعة في مصر والإجراءات التخفيفية لمواجهة التحديات العالمية بموازنة ٢٣/٢٤، ويعرض القسم الرابع -تماشياً مع التجارب الدولية المعمول بها في إعداد التقارير النصف سنوية - إلقاء الضوء على مدى انعكاس الإجراءات الإصلاحية بموازنة ٢٣/٢٤ على الأداء المالي، وذلك تمهيداً لقياس وتقييم - في القسم الخامس - أهم نتائج المؤشرات الاقتصادية خلال الفصل الأول من العام المالي ٢٣/٢٤، بما يساهم في تحديد مدى نجاح تلك النتائج في الوصول إلى المستهدفات بنهاية العام. ويبرز التقرير - في القسم السادس - أهم المخاطر المالية التي قد تواجه موازنة العام المالي ٢٣/٢٤ ومدى تحوط الموازنة لذلك.

كما يعد تقرير متابعة الأداء النصف سنوي إحدى الأدوات الهامة التي تنتهجها وزارة المالية بهدف زيادة الإفصاح المالي والشفافية والمساءلة المجتمعية وإشراك المواطن وإطلاعه على أحدث توجهات السياسة المالية والضريبية ومشاركته بالنتائج المحققة بهدف مد جسور التواصل المجتمعي مع كل أطراف المجتمع، وذلك باعتبار المواطن شريك أساسي في وضع الموازنة العامة للدولة ومشاركته جزء لا يتجزأ من خطة إصلاح المالية العامة. وإتاحة هذه المعلومات هدفها تشجيعك على المشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال تسجيل رأيك على الموقع الإلكتروني للموازنة (<http://www.budget.gov.eg>).

أولاً: أهم التوجهات الاقتصادية والمالية بموازنة العام المالي ٢٤/٢٣

أن السياسة المالية والإقتصادية المطبقة خلال السنوات السابقة استهدفت خلق مناخ محفز للنمو، وهو ما يتضح جلياً في منهجية السياسات والإصلاحات التي تمت علي أصعدة السياسات الضريبية (ضريبة الدخل / ضريبة القيمة المضافة / ضريبة الدمغة) وكذلك السياسات الجمركية الفاعلة وتحفيز نظم الميكنة، فضلاً عن تطبيق العديد من الإصلاحات الهيكلية الأخرى لرفع كفاءة الإنفاق العام، وإقرار قانون المالية العامة الموحد، والذي يُعد بمثابة انطلاقة قوية نحو الإدارة الاحترافية للمالية العامة في الجمهورية الجديدة. وتستهدف السياسة المالية في موازنة العام المالي ٢٤/٢٣ تحقيق أعلى فائض أولى بنحو ٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ووضع دين أجهزة الموازنة العامة في مسار نزولي ينخفض إلى أقل من ٨٥٪ من الناتج المحلي بحلول يونيو عام ٢٠٢٧.

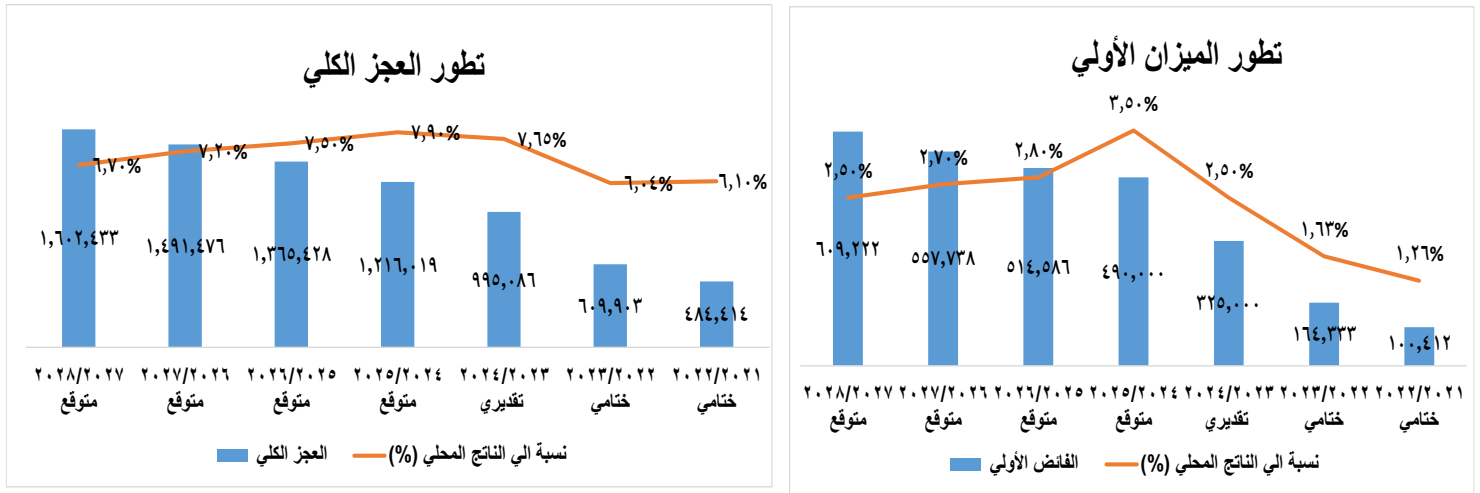
وبما لا شك فيه، فإن الأزمة الاقتصادية للحرب بأوروبا أمتدت لتصل أثارها إلى العديد من دول العالم ومن بينها مصر، حيث أحدثت الحرب اضطرابات في سلاسل الإمداد وبالتالي إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والإقتصاد المصري على حد سواء.

وبالتصدي للأزمة العالمية، عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز لمساندة المواطنين بتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة الضغوط التضخمية من خلال تحسين المرتبات والمعاشات ورفع حد الإعفاء الضريبي والسعي نحو مد مظلة «برنامج التأمين الصحي الشامل» لكافة محافظات الجمهورية، مع إستمرار جهود تحقيق تطوير شامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لجموع المواطنين في مختلف المحافظات بالإضافة إلى ما يتم في «مبادرة حياة كريمة»، لضمان التوزيع العادل والمنصف لثمار النمو الاقتصادي على جميع طبقات المجتمع وأقاليم الدولة، مع اشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية بما يضمن الإرتقاء بمستوي معيشة جموع المصريين.

كما جاءت توصيات المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر ٢٠٢٢ لتضع خارطة طريق لإقتصاد أكثر تنافسية يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو الاقتصادي من خلال إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة وبرنامج الطروحات العام بما يضمن خلق فرص العمل وزيادة معدلات الاستثمارات والتصدير. بالإضافة إلى انتاج أسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية، والعمل على تعظيم موارد مصر الدولارية من السياحة وقناة السويس والإستثمار الأجنبي المباشر والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والإقتصاد الدائري، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية والتصديرية الدافعة للنمو وعلى رأسها «الزراعة والصناعات التحويلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات» بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وتحفيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي والتركيز على القطاعات الصناعية ذات الميزة التنافسية.

ثانياً: أهم الإفتراضات الإقتصادية (التقديرات المحدثه لعام ٢٤/٢٣)

١. مسار العجز الكلي والفائض الأولي على المدى المتوسط



٢. الإطار الاقتصادي ومدى التغير عن الموازنة العامة ٢٤/٢٣

أهم الافتراضات الاقتصادية

٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
تقديرات أولية ومبدئية*	موازنة	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	
٣,٠	٤,١	٣,٨	٦,٦	٣,٣	٣,٦	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٣٥-٣٣	١٣,٢	٢٣,٤	٨,١	٦,٧	٦,٤	(معدل التضخم) (%)
١٤,٠٠٠-١٣,٠٠٠	١١,٨٤٣	١٠,١٩٦	٧,٩٤١	٦,٩٢٣	٦,٢٩٥	الناتج المحلي الإجمالي - مليار جنيه
٢٦-٢٥	١٨,٥	١٩,٠	١٤,٣	١٤,٠	١٤,٨	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)
٨٥,٠	٨٠,٠	٨٧,٠	٩١,٠	٦١,٠	٥٢,٠	متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل)
٢٩٠-٢٧٠	٣٤٠,٠	٤٢٤,٠	٣٤٥,٠	١٩٣,٩	١٧٨,٣	متوسط سعر القمح الأمريكي (دولار/طن)
١,٥٠٠	١,٢٥٠	١,٥٠٠	٨٨٥	٧٢٠		متوسط سعر القمح المحلي (جنيه/اردم)

* جاري مراجعة تلك التقديرات الأولية من كافة السلطات المعنية

مدي تغير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي عن الموازنة ٢٤/٢٣

تشير التقديرات الأولية بتوقع تحقيق معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يتراوح ٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل تقديرات سابقة بلغت نحو ٤,١٪ وقت إعداد الموازنة لنفس العام. وذلك تماشياً مع الإنكماش الذي يشهده الاقتصاد العالمي في ضوء العديد من التحديات، وعلى رأسها الآثار السلبية الناجمة عن الحرب بأوروبا وتأثيرها على خفض سلاسل الإنتاج، وكذلك أثر السياسات النقدية التقييدية المنتهجة من عدد من البنوك المركزية العالمية والبنك الفدرالي الأمريكي من خلال رفع

أسعار العائد لكبح جماح الضغوط التضخمية وأثر ذلك على إحداث انكماش في معدلات النمو الاقتصادي العالمية وبالتالي المحلية. إلا أن الاقتصاد المصرى قد أثبت قدر كبير من المرونة بشكل عام في مواجهة الأزمات العالمية نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق، ومن أهم المؤشرات الأخيرة الدالة على ذلك مايلي:

مدى تغير التقديرات الأولية للتضخم عن الموازنة ٢٤/٢٣

تم تقدير متوسط معدل التضخم السنوى لأسعار المستهلكين عند ١٣,٢٪ وقت إعداد موازنة العام المالى ٢٤/٢٣ في حين تشير أحدث التقديرات الأولية إلى توقع وصول معدل التضخم أعلى من تقديرات الموازنة، حيث تأثرت الأسعار المحلية بالارتفاعات التي شهدتها أسعار الأسواق العالمية، خاصة ارتفاعات الأسعار العالمية لمواد الغذاء وعلي رأسها القمح، وارتفاعات أسعار الأسمدة والمواد البترولية، وذلك تأثراً بما سببته الحرب بأوروبا في تعطل سلاسل الإنتاج لتلك السلع الإستراتيجية عقب إندلاع الحرب. ونظراً للارتفاعات التي شهدتها الأسعار المحلية قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصري برفع أسعار العائد بواقع ١٠٠٠ نقطة أساس خمس مرات خلال الفترة (منذ يوليو ٢٠٢٢ وحتى فبراير ٢٠٢٤) وذلك في الاجتماع الاستثنائي المنعقد بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، وفي الاجتماع المنعقد في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ والاجتماع بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣، والاجتماع المنعقد بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٢٣، والاجتماع المنعقد بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٤ ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض ليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى عند مستوى ٢١,٢٥٪، ٢٢,٢٥٪، ٢١,٧٥٪ على التوالي، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٢١,٧٥٪.

مدى تغير التقديرات الأولية لأسعار الفائدة عن الموازنة ٢٤/٢٣

من المتوقع أن يصل متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة والسندات الحكومية عند ٢٥-٢٦٪ وفقاً لأحدث التقديرات الأولية للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقابل معدل أقل قدره ١٨,٥٪ وقت إعداد الموازنة لنفس العام، مما يمكن تفسيره في الأساس في ضوء عدة أسباب ومنها التحولات نحو المتغيرات العالمية من تحول عدد من الاقتصادات الكبرى إلى تطبيق السياسة النقدية التقيدية للتصدي للارتفاع العالمى في الأسعار. كما يعكس ذلك الارتفاع أيضاً زيادة تكلفة الإقراض تماشياً مع زيادة الأعباء المالية الناجمة عن الحزم الإصلاحية للتصدي للأثار السلبية الناجمة عن الحرب بأوروبا.

مدى تغير التقديرات الأولية لأسعار السلع الأساسية عن الموازنة ٢٤/٢٣

بالنسبة لأسعار السلع الأساسية خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فقد شهدت تذبذباً كبيراً في الأسواق العالمية نتيجة للحرب بأوروبا وما تبعها من توقف وقلة سلاسل الإمداد، فمن المتوقع أن يصل متوسط سعر برميل البرنت حوالي ٨٥ دولار للبرميل وفقاً لأحدث التقديرات الأولية خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقارنة بـ ٨٠ دولار للبرميل وقت إعداد الموازنة لنفس العام.

مدى تغير التقديرات لأسعار القمح عن الموازنة ٢٤/٢٣

من المتوقع أن يصل سعر طن القمح إلى حوالي ٢٧٠-٢٩٠ دولار للطن وفقاً لأحدث التقديرات الأولية خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقارنة بـ ٣٤٠ دولار للطن في الموازنة في ضوء تذبذب أسعار القمح في الأسواق العالمية.

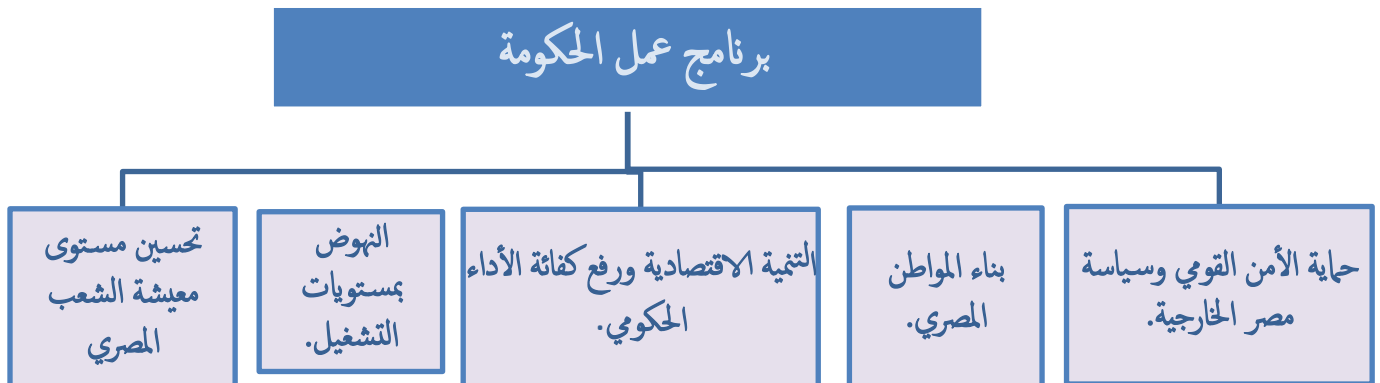
٣. أهم أولويات سياسات إصلاح الإنفاق العام بالموازنة

جاءت موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتوائم ما بين العمل على تحقيق الاستدامة المالية لوضع عجز الموازنة العامة للدولة والمديونية الحكومية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مسار نزولي، وتحقيق فوائض أولية بنحو ٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، وعلى التوجه من ناحية أخرى لتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي.

وسيظل دائما الاهتمام ببناء المواطن المصري والذي يعتبر أحد الروافد الإصلاحية الهامة التي تتبناها الدولة المصرية، وتحقيقاً لذلك فقد تم زيادة الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة والتنمية البشرية، والتركيز على إحداث التنمية الريفية من خلال مبادرة حياة كريمة، وتنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل، حيث تم تركيز الاستثمارات الحكومية في موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لبناء المواطن المصري، وتخصيص نحو ٣٩٧ مليار جنيه لقطاع الصحة، ونحو ٥٩١,٩ مليار جنيه للتعليم الجامعي وقبل الجامعي، و ٩٩,٦ مليار جنيه للبحث العلمي، وزيادة مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى ٥٢٩,٧ مليار جنيه ومخصصات الأجور إلى نحو ٤٧٠ مليار جنيه.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فتركز الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على تنمية القطاعات الثلاثة ذات الأولوية: الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ودعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتعميق التصنيع المحلي، وتنمية الصناعات الإلكترونية وتعزيز التحول الرقمي، وزيادة نسبة المشروعات الخضراء إلى الاستثمارات العامة، إلى جانب إجراء توسعات في زيادة الرقعة الزراعية والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

ويتكون برنامج عمل الحكومة من ٥ أهداف استراتيجية (وينبثق منها ٢٥ برنامج رئيسي و ١٦٣ برنامج فرعي)



٤. الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعزيز موارد الدولة بموازنة ٢٤/٢٣

تحرص وزارة المالية على استمرار استهداف تعزيز ارتباط الإيرادات العامة للدولة بالنشاط الاقتصادي مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي.

■ من أهم إصلاحات الإيرادات الضريبية

- استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى MTRS لزيادة الحصيلة الضريبية بـ ٠,٥ % من الناتج المحلي في عام ٢٤/٢٣، بمعدل إجمالي يصل إلى ٢ % على المدى المتوسط
- الميكنة الرقمية وتوسيع القاعدة الضريبية
- استمرار العمل على تحسين الإدارة الضريبية من خلال استحداث نظام ضريبي موحد لمصلحة الضرائب المصرية
- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة ورفع كفاءة المنشآت الاقتصادية وتطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة.
- إدارة مخاطر متطورة.
- تشجيع الاقتصاد غير الرسمي، مع استهداف اجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبي.
- الحد من الإعفاءات للشركات المملوكة للدولة واستبدالها بحوافز تضمن زيادة الانتاجية.
- انشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين.

❖ الضرائب العقارية:

- تطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.
- الانتهاء من المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة إدارة الضرائب العقارية
- إنشاء قاعدة بيانات الكترونية بكل الوحدات العقارية.

❖ الضريبة الجمركية:

- تعديل فئات التعريفات الجمركية على بعض السلع الواردة لتشجيع الاستثمار والحفاظ على البيئة
- مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية للحد من حالات التهريب الجمركي.
- تم الانتهاء من منظومة النافذة الواحدة.
- مشروع نظام الفاعل الاقتصادي المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة.
- تم تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات وتم الاستغناء عن المستندات الورقية.

■ من أهم إصلاحات الإيرادات غير الضريبية:

- تنفيذ برنامج الطروحات العامة لأصول الدولة لزيادة الحصيلة غير الضريبية
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة وتحسين هيكل الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة لزيادة الفوائض المحولة للخزانة العامة للدولة.

ثالثاً: أهم السياسات المالية لدعم توطين الصناعة في مصر والإجراءات التخفيفية لمواجهة التحديات العالمية بموازنة ٢٤/٢٣

١. من أهم السياسات المالية لدعم توطين الصناعة في مصر

- التوسع في «الرخصة الذهبية» التي يحصل من خلالها المستثمر على «موافقة واحدة»
- صرف أكثر من ٥٠ مليار جنيه للشركات المصدرة، مُنذ بدء مبادرات دعم تنشيط الصادرات في أكتوبر ٢٠١٩ وحتى الآن.
- استحداث نظام «مقاصة» بين مستحقات المستثمرين، وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني ٤٥ يوماً يضمن سرعة رد ضريبة القيمة المضافة.
- تطبيق «حافز استثمار» بنسبة من ٣٣٪ إلى ٥٥٪ من الضريبة المستحقة على الربح المكتسب من مشروعات الهيدروجين الأخضر، والصناعات الاستراتيجية.
- الإعفاء الجمركي لمعظم أجزاء ومكونات أجهزة التليفون المحمول، وخفض الضريبة الجمركية على البعض الآخر بحيث لا تتجاوز ٢٪ بعدما كانت تصل من قبل إلى ٢٠ أو ٣٠٪ وذلك لتشجيع صناعته محلياً.
- إلغاء رسم التنمية على أجزاء ومكونات والمنتج النهائي من التليفون المحمول المصنوع في مصر.
- إسقاط ضريبة القيمة المضافة غير المسددة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لاستخدامها في الإنتاج الصناعي فور بدء الإنتاج.
- إخضاع السلع أو الخدمات التي تُصدّر مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج، أو الواردة إليها، للضريبة بسعر «صفر».
- تجديد العمل بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي يتضمن خصم نسبة من قيمة التكاليف الاستثمارية، تصل إلى ٥٠٪ من الوعاء الخاضع للضريبة للمشروعات في المناطق «أ» و «ب»، وحوافز خاصة للأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعديل التعريفات الجمركية لخفض فئة «ضريبة الوارد» على أكثر من ١٥٠ صنفاً من مستلزمات ومداخل الإنتاج، بما يساعد في تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، والسلع الوسيطة والمواد الأولية التي تدخل جزئياً أو كلياً في إنتاجها.
- إطلاق البرنامج الوطني لصناعة السيارات صديقة البيئة، وتعزيز ميزانية صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة بمبلغ نصف مليار جنيه.
- مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والسياحة) بسعر عائد ١١٪ وتمويل بنحو ١٦٠ مليار جنيه على مدار ٥ سنوات تحمل الخزانة العامة للدولة أكثر من ١٣ مليار جنيه فارق سعر الفائدة
- رفع سعر توريد إردب القمح للمزارعين من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه. تسعى المبادرة لوضع سعر محفز يساعد في تشجيع الفلاحين والمزارعين على التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية خاصة القمح.
- تتحمل الخزانة العامة للدولة ٥ مليارات جنيه قيمة الضريبة العقارية المستحقة على المشروعات الصناعية لمدة ٣ سنوات.

وفي سياق متصل، قام المجلس الأعلى للاستثمار بالإعلان عن ٢٢ قراراً هاماً لتحقيق طفرة حقيقية لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، والقضاء على العقبات البيروقراطية، وتذليل مختلف التحديات التي تواجه زيادة استثمارات القطاع الخاص في مصر. وتستهدف تلك القرارات خفض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من القيود المفروضة على التأسيس وتسهيل تملك الأراضي، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج، وتخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوسيع اختصاصات المحاكم الاقتصادية. كما تم توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ذراع مجموعة البنك الدولي لتمكين القطاع الخاص قيادة قاطرة النمو الاقتصادي، لتصبح المؤسسة مستشاراً استراتيجياً للحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الطروحات.

أهم قرارات المجلس الأعلى للاستثمار

قيود تأسيس الشركات	الموافقة على مشروع قرار بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار للسماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.
تعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها	- تحديد مدى زمني ١٠ ايام لموافقات التأسيس - إنشاء "منصة إلكترونية لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات" وإحالة للبرلمان تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤) ، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات
تخصيص الأراضي	تكليف وزارة العدل بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة للتغلب على قيود تملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.
تصاريح مزاولة النشاط	- الموافقة على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية وعدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، - تعديل المواد رقم (٤٠) و(٤١) و(٤٢) للرخصة الذهبية بما يضمن جواز منحها للشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧.
خفض المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة	إجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية
توحيد أطر العمل لكافة الشركات المملوكة للدولة	إنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها ملزمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، وترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر للسيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء،
معالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج	الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧؛ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات
خفض الأعباء الإضافية على المستثمرين	ألا يجوز لأي جهة إصدار قرارات تُضيف أعباء مالية أو إجرائية لإنشاء أو تشغيل المشروعات، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.
تخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين	الموافقة على مشروع قرار تنظيمي ملزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقاً للقوانين المنظمة، وأسس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء صحي، أو سياحي، أو فندقي، ويتم تعميمه على جميع الجهات الإدارية.

• مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين، مع وضع حد زمني (٤٥ يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المضافة، وتسريع الإجراءات	استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين
الإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المقبلة	
• تكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تجنب الازدواج الضريبي • تكليف وزارة العدل بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بما يسمح بتوسيع نطاق إختصاصات المحاكم الاقتصادية لفض النزاعات التجارية، وصرف تعويض للمستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر.	دراسة تعديل قوانين لتشجيع مناخ الاستثمار
• التعاقد من مكتب استشاري عالمي ومؤسسة IFC لوضع رؤية استراتيجية واضحة لتعزيز مناخ الاستثمار في مصر وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بهدف رفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.	التعاقد من مكتب استشاري عالمي لتعزيز مناخ الاستثمار في مصر
• دراسة تعديل قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥، بما يمنح مزايا واعفاءات للمنطقة الاقتصادية،	المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة
• إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء للشركات الناشئة لوضع السياسات والقوانين واللوائح وتلقي الشكاوى بالتنسيق مع وحدة حل مشاكل المستثمرين.	وحدة دائمة بمجلس الوزراء للشركات الناشئة
• اعتماد حزمة من الحوافز للقطاعات الزراعي، والصناعي، والطاقة، وإنتاج الهيدروجين الأخضر، ولقطاع الإسكان والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وقطاع النقل، وتوحيد استراتيجية التسعير وشفافية رسوم الصادرات والجمارك.	الحوافز للقطاعات الزراعي، والصناعي، والطاقة

٢. تدخلات السياسة المالية لمواجهة الأزمة العالمية للحرب بأوروبا

في إطار جهود الدولة المصرية لإحتواء أكبر قدر ممكن من الموجه التضخمية العالمية وتخفيف الأعباء على المواطنين، تم إقرار حزمة مالية لتحسين أجور العاملين بالدولة وأصحاب الكوادر الخاصة والمعاشات.

أهم الإجراءات التي تم إقرارها بداية من أبريل ٢٠٢٣:

- رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة وأصحاب الكادرات الخاصة ليصبح ٣٥٠٠ جنيه شهريًا لأقل درجة وظيفية.
- التعجيل بموعد استحقاق العلاوة الدورية للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية وغير الخاطبين بدءاً من أبريل ٢٠٢٣ بنسبة ٨٪ للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بحد أدنى ١٢٥ جنيهاً و ١٥٪ علاوة خاصة لغير المخاطبين بحد أدنى ١٢٥ جنيهاً.
- زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٥٠٪ للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص.
- زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية وذلك لكل من المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية تبدأ من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه بدءاً من أبريل ٢٠٢٣.

- تقرير حافز تكميلي لتلك الحزمة بما يضمن أن يكون الحد الأدنى لتحسين الدخل لا يقل عن مبلغ ١٠٠٠ جنيه شهرياً للموظفين العاملين بالجهاز الإداري للدولة والكادرات الخاصة.
- زيادة المعاشات المنصرفة لأصحابها والمستحقين عنهم بدءاً من أبريل ٢٠٢٣ بتكلفة سنوية قدرها ٥٥ مليار جنيه يستفيد منها ١١ مليون مواطن.
- زيادة مخصصات بعض الشرائح الوظيفية الأخرى (أعضاء المهن الطبية والمعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية).
- زيادة فئات بدل المهن الطبية بمبالغ من ٤٠٠ إلى ٤٧٥ جنيهًا لتتراوح من ١١٠٠ إلى ١٧٠٠ جنيه للأطباء وهيئات التمريض، ومضاعفة فئات نوبات السهر والمبيت.
- زيادة حافز الأداء للمعلمين بالتربية والتعليم والأزهر الشريف بمبلغ ٣٠٠ جنيه، وزيادة حافز الجودة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهرياً.
- زيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بنسبة زيادة ٢٥٪ وكذلك بنسبة ١٥٪ في شهر أكتوبر لنحو ٥ مليون أسرة.

فضلاً عن تنفيذ أكبر حزمة حماية اجتماعية عاجلة، بقيمة ١٨٠ مليار جنيه، اعتباراً من مارس

٢٠٢٤ وتتضمن ما يلي:

- رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪، ليصل إلى ٦ آلاف جنيه شهرياً.
- زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً بحسب الدرجة الوظيفية.
- علاوات دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٠٪ من الأجر الوظيفي و ١٥٪ من الأجر الأساسي لغير المخاطبين وبحد أدنى ١٥٠ جنيهًا وبتكلفة ١١ مليار جنيه.
- إقرار حافز إضافي يبدأ من ٥٠٠ جنيه للدرجة السادسة ويزيد بقيمة ٥٠ جنيهًا لكل درجة ليصل إلى ٩٠٠ جنيه للدرجة الممتازة بتكلفة ٣٧,٥ مليار جنيه.
- تخصيص ١٥ مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، منها ٨,١ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية في أجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي، و ١,٦ مليار جنيه زيادات إضافية في أجور أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، و ٤,٥ مليار جنيه زيادات إضافية لأجور أعضاء المهن الطبية وهيئة التمريض.
- تخصيص ٦ مليارات جنيه لتعيين ١٢٠ ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.
- إقرار ١٥٪ زيادة في المعاشات لـ ١٣ مليون مواطن، بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه.
- إقرار ١٥٪ زيادة في معاشات "تكافل وكرامة" بتكلفة ٥,٥ مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام ٥٥٪ من قيمة المعاش، على أن يتم تخصيص ٤١ مليار جنيه لمعاشات تكافل وكرامة في موازنة عام ٢٥/٢٤.

رابعاً: مدى انعكاس الإجراءات الإصلاحية بموازنة ٢٤/٢٣ على الأداء الاقتصادي خلال الفصل الأول من العام

١. تقييم الأداء المالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

أ. أهم الملامح الرئيسية للأداء المالي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الإصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصري على المسار الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي واستدامة مؤشرات المالية العامة وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الآمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة بما يساعد على تحسين جودة حياة المواطن المصري.

البيان	يوليو- ديسمبر ٢٣/٢٢	يوليو- ديسمبر ٢٤/٢٣	موازنة ٢٤/٢٣	تقديرات أولية تحت المراجعة ٢٤/٢٣	آخر ٦ اشهر ٢٤/٢٣	نسبة المنفذ اول ٦ شهور / تقديرات أولية ٢٤/٢٣
إجمالي الإيرادات	٥٧٢,٥٥٣	٨١٠,٥٩٠	٢,١٤٢,٠٩٧	١,٩٨٨,٥٠٣	١,١٧٧,٩١٣	٤٠,٨٪
إيرادات ضريبية	٤٦١,٧٦٤	٦٦٢,١٠٣	١,٥٢٩,٩٧٧	١,٥٥٣,٠٢٨	٨٩٠,٩٢٤	٤٢,٦٪
إجمالي المصروفات	٩٤٠,٨٠٨	١,٤٦١,٩٨٥	٢,٩٩٠,٩٢٤	٣,٠٠٧,٩٦٣,٣	١,٥٤٥,٩٧٨	٤٨,٦٪
العجز الكلي	-٣٦٧,٣٩١	-٦٤٣,٣٠٨	-٨٢٤,٤٥٣	-٩٩٥,٠٨٦		
نسبة إلى الناتج المحلي	-٣,٦٪	-٥,٠٪	-٧,٠٪	-٧,٧٪		
الفائض الأولي	٢٥,٤٥٦	١٤٩,٦٨٦	٢٩٥,٦٣٣	٣٢٥,٠٠٠		
نسبة إلى الناتج المحلي	٠,٢٥٪	١,١٥٪	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪		

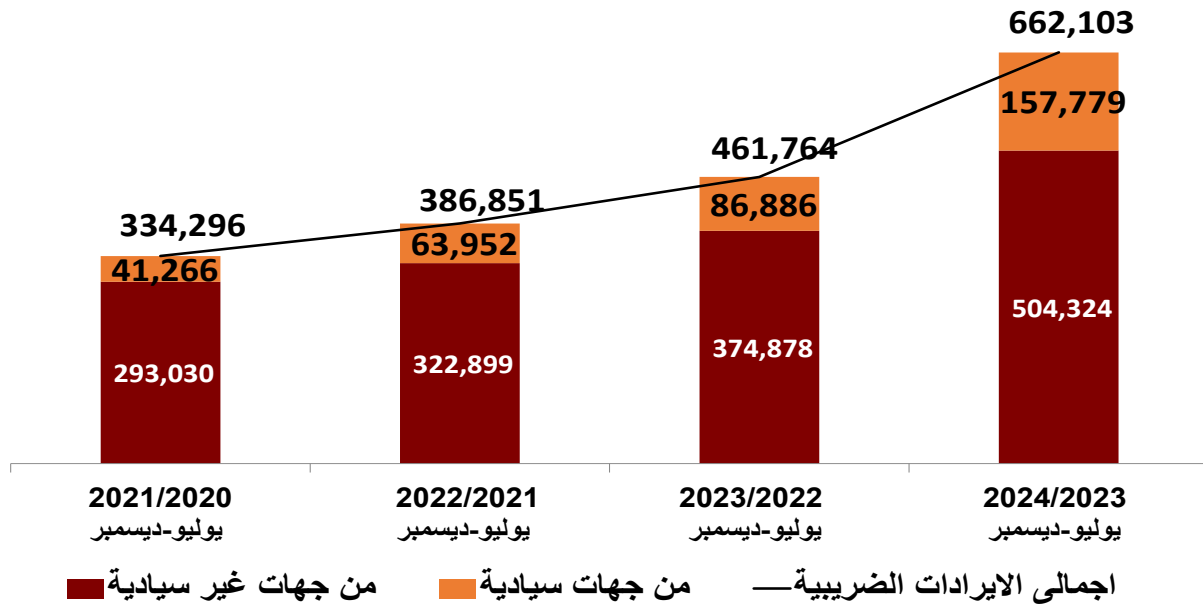


حققت الموازنة فائض أولى نحو
١٤٩ مليار جنيه
خلال يوليو- ديسمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٤

- على الرغم من الصدمات المؤثرة على النشاط الاقتصادي:
- وفرت وزارة المالية كافة احتياجات قطاع التعليم والتي بلغت ١٢٠ مليار جنيه
 - وفرت وزارة المالية كافة احتياجات قطاع الصحة والتي بلغت ٨١,١ مليار جنيه
 - قامت الخزانة بسداد مستحقات صندوق التأمينات والمعاشات والتي بلغت ٩٥,٤ مليار جنيه.
 - قامت الخزانة بسداد كافة مستحقات دعم السلع التموينية بقيمة ٥٥ مليار جنيه.

تشير النتائج المبدئية للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى تحقيق الموازنة العامة عجز كلي بقيمة ٦٤٤ مليار جنيه ونسبة ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما حققت الموازنة فائض أولى كبير نحو ١٤٩ مليار جنيه (١,١٥٪ من الناتج المحلي) وهو ستة أضعاف الفائض الأولي المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والبالغ ٢٥,٥ مليار جنيه (٠,٢٥٪ من الناتج المحلي)، وتأتى تلك النتائج الإيجابية على الرغم من التداعيات السلبية للحرب بأوروبا، بالإضافة إلى نجاح وزارة المالية بتلبية كافة احتياجات أجهزة الموازنة والقطاعات المختلفة خاصة قطاعي الصحة والتعليم وكذلك توفير كافة مخصصات مبادرة حياة كريمة وتمويل الحزم الاجتماعية فضلاً عن سداد المستحقات الشهرية وبانتظام لصالح صندوق التأمينات والمعاشات.

إجمالي الإيرادات الضريبية من الجهات السيادية والغير السيادية



ارتفع معدل النمو السنوي للإيرادات بنحو ٤١,٦٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٤/٢٣ مقابل نفس الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ٤٣,٤٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٤/٢٣، نتيجة في الأساس لما يلي:

■ ارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٧١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٨٢٪) لتسجل ١٥٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٨٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق،

■ وارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٢٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٤,٥٪) لتسجل ٥٠٤,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٧٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أهم بنود الإيرادات الضريبية

(مليون جنيه)

نسبة المحقق خلال أول ٦ أشهر إلى المستهدف ٢٤/٢٣	آخر ٦ أشهر من ٢٤/٢٣	موازنة ٢٤/٢٣	تقديرات ٢٤/٢٣	فعلي ٢٣/٢٢	يوليو - ديسمبر	يوليو - ديسمبر	البند
					٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
٤٢,٦٪	٨٩٠,٩٢٤	١,٥٢٩,٩٧٧	١,٥٥٣,٠٢٨	١,٢٥٨,٥٨٢	٦٦٢,١٠٣	٤٦١,٧٦٤	إجمالي الإيرادات الضريبية ومنها،
٤٤,٤٪	٣٧١,٨١٨	٦٦٤,٦٧٧	٦٦٨,٢٢٨	٥٥٥,٥٥٦	٢٩٦,٤١٠	٢٢٨,٠١٩	الضريبة على السلع والخدمات (تتضمن القيمة المضافة)
٣٦,٠٪	٣٩٤,٣٦١	٥٩٤,٤٣٣	٦١٦,٤٨٩	٥١٦,٢٨٧	٢٢٢,١٢٨	١٤٤,١٦٣	ضرائب الدخل (على الأشخاص والشركات)
٦٢,١٪	٢٥,٥٦٥	٥٨,٢١٥	٦٧,٣٨٣	٥٩,٣٩٠	٤١,٨١٨	٢٣,٥٩٦	الضرائب الجمركية
٤٠,١٪	٤,٤٢٧	٧,٨٨٦	٧,٣٨٦	٦,١٢١	٢,٩٥٩	٢,٥١٢	الضريبة العقارية (الضريبة على الأراضي والمباني)

■ ارتفعت إجمالي الإيرادات الضريبية بنحو ٤٣,٤٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ، مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك نتيجة ارتفاع كافة أنواع الضرائب ومنها الضرائب على الدخل (أشخاص وشركات) بنحو ٥٤,١٪ خلال فترة المتابعة وكذلك الضريبة على السلع والخدمات (والتي تتضمن ضريبة القيمة المضافة) بنحو ٣٠٪. كما ارتفعت حصيللة الضريبة الجمركية بنحو ٧٧,٢٪.

■ كما شهدت كافة أنواع وبنود الضرائب ارتفاعاً جيداً خلال فترة المتابعة على الرغم من وجود العديد من التحديات والظروف غير المواتية.

■ كما تزايدت الإيرادات الأخرى خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٤/٢٣ بنحو ٣٦,٤٪، مقارنة بالعام السابق.

المصروفات العامة

بلغ معدل النمو السنوي للمصروفات ٥٥,٤٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق، وتوفير التمويل الكافي للأجور ومرتبات العاملين بأجهزة الموازنة وتوفير مخصصات كافية لكافة بنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية ومنها مخصصات سداد مستحقات الخزنة لصالح صندوق المعاشات زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم ومبادرة حياة كريمة لتنمية القرى المصرية.

أهم بنود المصروفات

البيان	يوليو- ديسمبر ٢٣/٢٢	يوليو- ديسمبر ٢٤/٢٣	موازنة ٢٤/٢٣	التقديرات الأولية وتحت المراجعة ٢٤/٢٣	آخر ٦ أشهر ٢٤/٢٣	نسبة المنفذ أول ٦ شهور / التقديرات ٢٤/٢٣
إجمالي المصروفات	٩٤٠,٨٠٨	١,٤٦١,٩٨٥	٢,٩٩٠,٩٢٤	٣,٠٠٧,٩٦٣	١,٥٤٥,٩٧٨	٤٨,٦٪
الأجور وتعويضات العاملين	١٩٣,٩٧٤	٢٤٠,٨٩٢	٤٧٠,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	٢٢٩,١٠٨	٥١,٣٪
المرتبات الدائمة	٤٩,٠٠٦	٥١,٩٢٧	١٠٢,٠٣٥	١٠٢,٠٣٥	٥٠,١٠٩	٥٠,٩٪
الحوافز	٧٤,٤٨٣	٨٧,٦٩٩	١٧٠,٦٤٣	١٧٠,٦٤٣	٨٢,٩٤٤	٥١,٤٪
شراء السلع والخدمات	٥٢,٤٤٢	٧٠,٣٨٩	١٣٩,٣٨١	١٣٩,٣٨١	٦٨,٩٩٢	٥٠,٥٪
المواد الخام	١٦,٠٨٣	٢٥,٧٠٨	٣٩,٦١٩	٣٩,٦١٩	١٣,٩١١	٦٤,٩٪
المياه والإتارة	٥,٠٢٩	٥,٩٦٧	١٤,٨٩٤	١٤,٨٩٤	٨,٩٢٧	٤٠,١٪
الأدوية	٥,٤٢٢	١١,٤٣٦	٢٠,٠٤٧	٢٠,٠٤٧	٨,٦١٢	٥٧,٠٪
الأغذية	٦,١٧٠	٥,٣٣٧	٩,٥٨٤	٩,٥٨٤	٤,٢٤٧	٥٥,٧٪
الصيانة	٥,٨٦١	٧,٤٧٦	١٦,١٢٦	١٦,١٢٦	٨,٦٥٠	٤٦,٤٪
الفوائد	٣٩٢,٨٤٧	٧٩٢,٩٩٤	١,١٢٠,٠٨٦	--	--	--
الفوائد الخارجية	٤١,٩٠٠	٧٧,٧٧٩	١٥٢,٦١٢	--	--	--
الفوائد المحلية	٣٥٠,٩٤٧	٧١٥,٢١٥	٩٦٧,٤٧٤	--	--	--
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٣٨,٢٢٣	١٩٥,٥٩٨	٥٢٩,٦٨٥	٥٢٩,٦٨٥	٣٣٤,٠٨٧	٣٦,٩٪
دعم السلع التموينية	٣١,٥٩٨	٥٥,١١٣	١٢٧,٧٠٠	١٢٧,٧٠٠	٧٢,٥٨٧	٤٣,٢٪
دعم الإسكان الاجتماعي	١,٨٦٢	٣,٣٣٩	١٠,٢٣٤	١٠,٢٣٤	٦,٨٩٤	٣٢,٦٪
الدعم النقدي (تكافل وكرامة)	١٠,٦٩٥	١٩,٢٣٣	٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	١١,٧٦٧	٦٢,٠٪
العلاج على نفقة الدولة	٤,٨٥٩	٥,٩٥٤	٨,٠٩١	٨,٠٩١	٢,١٣٧	٧٣,٦٪
المصروفات الأخرى	٥٨,٨٦٧	٦٨,٤٣١	١٤٥,٠٨٣	١٤٥,٠٨٣	٧٦,٦٥٢	٤٧,٢٪

-- بيان تحت المراجعة

الاتفاق على قطاع الصحة

مليون جنيه

البنود	٢٠١٩/٢٠٢٠ قطعي	٢٠٢٠/٢٠٢١ قطعي	٢٠٢١/٢٠٢٢ قطعي	٢٠٢٢/٢٠٢٣ ختامي	معدل النمو (%)	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢٣	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٤	معدل النمو (%)
الإجمالي	٨٧,٤٤٢	١٠٧,٦٢٧	١٣٥,٦٢٤	١٣٧,٨٠٥	١,٦%	٥٩,٧٢٨	٨١,٠٨٩	٣٥,٨%
الأجور وتعويضات العاملين	٣٨,٧٧٤	٤٦,٨٤٥	٥٦,٣٦٤	٦٨,٧٩١	٢٢,٠%	٣١,٤٢٩	٤٣,٥٣٣	٣٨,٥%
الاستثمارات	١٥,٠٦٢	٢٢,١٦٧	٣٣,٩١٨	٢٣,٨٨٨	-٢٩,٦%	٨,٢٠٧	٩,٢٩٦	١٣,٣%
أخرى	٣٣,٦٠٦	٣٨,٦١٦	٤٥,٣٤٢	٤٥,١٢٧	-٠,٥%	٢٠,٠٩٢	٢٨,٢٦٠	٤٠,٧%

الاتفاق على قطاع التعليم

مليون جنيه

البنود	٢٠١٩/٢٠٢٠ قطعي	٢٠٢٠/٢٠٢١ قطعي	٢٠٢١/٢٠٢٢ قطعي	٢٠٢٢/٢٠٢٣ ختامي	معدل النمو (%)	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢٣	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٤	معدل النمو (%)
الإجمالي	١٤٥,٧٢٣	١٥٨,٨٣٤	١٩٣,٦٩٤	٢٠٩,٤٦٧	٨,١%	١٠٢,٧٩١	١١٩,٣٤٨	١٦,١%
الأجور وتعويضات العاملين	١٠٠,٦٣٤	١١٢,٠٣١	١٢٩,٢٥٠	١٤٧,٥٧٠	١٤,٢%	٧٣,٠٤٥	٨٩,٤٩٩	٢٢,٥%
الاستثمارات	٢٩,٧٥٨	٣٠,٠٨٠	٤١,٦٦٩	٣١,٩٦١	-٢٣,٣%	١٥,٢٥١	١٣,٥٤٧	-١١,٢%
أخرى	١٥,٣٣١	١٦,٧٢٣	٢٢,٧٧٥	٢٩,٩٣٧	٣١,٤%	١٤,٤٩٦	١٦,٣٠٢	١٢,٥%

ب. تقييم الأداء الفعلي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف

للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

نلاحظ في ضوء الالتزام بتطبيق الإصلاحات المالية المقررة فقد جاء المحقق الفعلي مرضياً للتوقعات وما يشير بالوصول

إلى تحقيق المستهدفات المرجوة بنهاية العام المالي الحالي:

على جانب الإيرادات

- بلغت نسبة الإيرادات المحققة خلال أول ٦ أشهر من العام المالي ٢٤/٢٣ منسوبة إلى تقديري العام بأكمله نحو ٤٠,٨٪، في ضوء الإصلاحات الضريبية التي تمت خلال الفترة السابقة في ضوء تحقيق الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة ٤٤,٤٪ من التقديري، والضرائب على الدخل ٣٦٪ من التقديري، والضرائب على الممتلكات ٥٣,٣٪ من التقديري، و ٦٢,١٪ للضرائب من التجارة الدولية نسبة إلى التقديري. حيث تتوافق هذه النسب مع المتوسطات التاريخية المحقق خلال الأربع سنوات السابقة نتيجة وجود موسمية كبيرة في حصيللة الإيرادات الضريبية والتي تزيد بالتوافق مع موسم تقديم الإقرارات الضريبية خلال يناير- إبريل.

وبالنسبة لأهم بنود الإيرادات توضح (نسبة المحقق خلال أول ٦ أشهر من العام المالي ٢٤/٢٣ منسوبة إلى تقديرات العام بأكمله) مايلي:

- حققت حصيللة الضرائب على المرتبات المحلية ٤١,٨٪ من التقديرى، و حصيللة ضرائب النشاط التجاري و الصناعي ٣١,٣٪، وحصيللة الضريبة على أرباح باقى الشركات ٣٥,٩٪، وحصيللة ضرائب على المهن غير التجارية ٣٧,٩٪، وحصيللة الضريبة على الأذون والسندات ٥٤,١٪، وحصيللة ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة ٤٥,٨٪، وحصيللة ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية ٤٤,٩٪، وحصيللة ضريبة القيمة المضافة على التبغ و السجائر ٤٣,٧٪، وحصيللة ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المقدمة في المطاعم والفنادق ٥٢,٧٪، وحصيللة ضريبة الدمغة ٤٠,٤٪، وحصيللة الضريبة على الأراضي والمباني ٤٠,١٪.

على جانب المصروفات

- بلغت نسبة المصروفات المحققة الى التقديرى العام بأكمله نحو ٤٨,٦٪ خلال النصف الاول من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، في ضوء الإصلاحات على جانب الإنفاق العام التي تمت خلال الفترة السابقة.
- بلغت النسبة المحققة من الإنفاق على الأجور نحو ٥١,٣٪ من التقديرى خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- بلغت النسبة المحققة من الإنفاق على شراء السلع والخدمات نحو ٥٠,٥٪ من التقديرى خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- بلغت النسبة المحققة من الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ٣٦,٩٪ من التقديرى خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

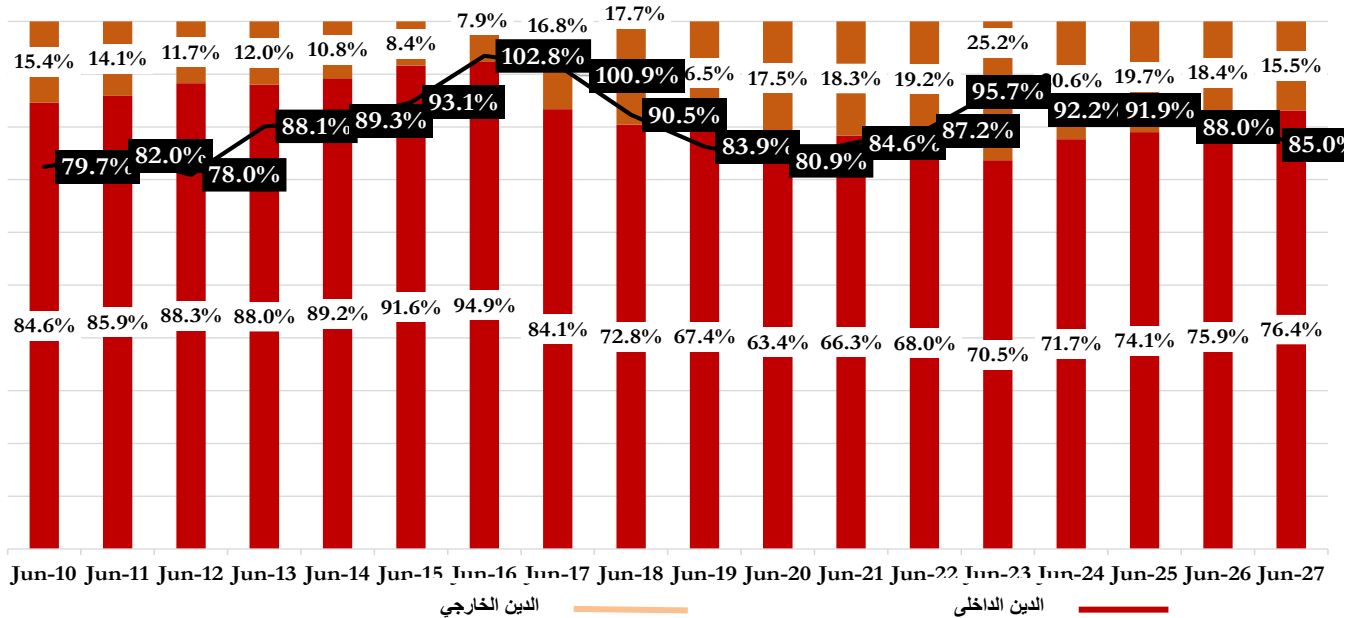
وتأتى تلك التطورات خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٤/٢٣ لتعكس توجهات السياسة المالية في دفع النشاط الاقتصادي والحفاظ على الإنفاق الاجتماعي الذي يمس مستوى معيشة المواطنين، مع زيادة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية وعلى قطاعات الصحة والتعليم وتطوير البيئة التحتية والخدمات التي يتلقاها المواطنين.

ج. هل سيساعد الأداء المحقق خلال الستة شهور الأولى في تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٤/٢٣

- يوضح الأداء المالي المحقق خلال نصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نجاح السياسة المالية في تحقيق فائض أولى نحو ١٤٩ مليار جنيه (١,١٥٪ من الناتج) بالرغم من التداعيات السلبية للحرب بأوروبا، كما تم تلبية كافة احتياجات قطاع الصحة بقيمة ٨١,١ مليار جنيه، بالإضافة إلى توفير كافة احتياجات أجهزة الموازنة خلال النصف الأول من عام ٢٤/٢٣، وتوفير احتياجات قطاع التعليم بمبلغ ١٢٠ مليار جنيه. وقد ساعد في تحقيق الفائض الأولي التزايد الملحوظ في حصيللة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لتصل ٨١٠,٦ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٤/٢٣ مدفوعاً في الأساس بتحقيق الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية نحو ٥٠٤,٣ مليار جنيه، ومن الجهات غير السيادية نحو ١٥٧,٨ مليار جنيه، والإيرادات غير الضريبية ١٤٨,٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٤/٢٣.
- كما يوضح التحليل المالي بأن المحقق خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٤/٢٣ منسوباً إلى التقديرات المحدثة لنفس العام بالنسبة لأبواب الإيرادات والمصروفات هي نسب تتفق مع المتوسطات التاريخية المحققة مما سيساعد على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- حيث ستساعد النتائج المحققة في وضع عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام في مسار نزولي وتحقيق فائض أولي بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ من المقدّر ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وأن يتراوح العجز المالي الكلي المقدّر بين ٧-٧,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وقت إعداد تقديرات فصول يوليو-ديسمبر، وأن ينخفض دين أجهز الموازنة إلى أقل من ٨٥٪ من الناتج بحلول يونيو ٢٠٢٧.
- الأمر الذي يضمن استدامة مؤشرات المالية العامة على المدى المتوسط والحفاظ على ما تحقق من نتائج إيجابية بفضل مكاسب برنامج الإصلاح الاقتصادي. كما تهدف السياسة المالية إلى دفع النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل حقيقية، وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية.

تغيرات الدين عن الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

تطور دين أجهزة الموازنة العامة للدولة % من الناتج المحلي الإجمالي (داخلي/خارجي)



المصدر: وزارة المالية

دين أجهزة الموازنة (الداخلي والخارجي)

مقارنة التغير بين موازنة ٢٤ / ٢٣ وتقديرات الوضع الحالي لعام ٢٤ / ٢٣

بعد مرور ستة شهور من التنفيذ الفعلي للموازنة للعام المالي ٢٤/٢٣ فمن المتوقع أن تكون التقديرات الأولية لمعدلات دين أجهزة الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ (نهاية السنة المالية) عند ٩٢,٢٪ وهي أعلى من التقديرات السابقة التي بلغت ٩١,٣٪ عند إعداد مشروع الموازنة، حيث إرتفعت تقديرات الدين المحلي إلى ٧١,٧٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٤، مقابل ٧٠,٢٪ من الناتج المحلي لنفس العام وقت إعداد الموازنة، بينما إنخفضت تقديرات الدين الخارجي إلى ٢٠,٦٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٤، مقابل ٢١٪ من الناتج المحلي لنفس العام وقت إعداد الموازنة. ويُعزى الارتفاع لدين أجهزة الموازنة المحلي إلى كل من ارتفاع فاتورة المصروفات العامة للدولة نتيجة تزايد الاحتياجات التمويلية المطلوبة لدعم النمو الاقتصادي، وإرتفاع الفوائد لكبح معدلات التضخم المرتفعة. كما إرتفعت فاتورة باب الدعم بشكل عام نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية والوقود متأثرين بالحرب في أوروبا واختلال سلاسل الإنتاج عالمياً.

بينما تسعى مكاسبات برنامج الإصلاح الإقتصادي إلى تحقيق استدامة لمؤشرات المالية العامة ووضع العجز الكلي للموازنة العامة والدين في مسار نزولي والذي من المستهدف أن يصل إلى أقل من ٨٥٪ بحلول يونيو ٢٠٢٧. حيث نجحت وزارة المالية في خفض نسبة الدين بما يقارب ٣,٣ نقطة للناتج المحلي الإجمالي خلال أربع سنوات حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج

المحلى للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (١٠١٪) وانخفضت تلك النسبة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتصل إلى (٩٠,٥٪) كما انخفضت مره أخرى للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ليصل إلى (٨٣,٩٪) ثم ارتفعت في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل إلى (٨٧,٢٪).

الفوائد (الداخلية / الخارجية)

مقارنة التغير بين موازنة ٢٤ / ٢٣ وتقديرات الوضع الحالى لعام ٢٤/٢٣:

من المقدر بالموازنة أن تبلغ جملة الفوائد نحو ١,١٢٠,١ مليار جنيه، مقارنة بـ ٧٧٤,٢ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك في الأساس لارتفاع الفوائد على الدين المحلى في ضوء زيادة الأعباء المالية الناجمة عن الحزم الإصلاحية للتصدي للأثار السلبية الناجمة عن الحرب بأوروبا وارتفاع معدلات الفوائد من قبل البنك المركزي المصري لمواجهة الضغوط التضخمية.

الإحتياجات التمويلية (مقارنة التغير بين موازنة ٢٤ / ٢٣ والوضع الحالى لعام ٢٤/٢٣):

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣
فعلى	موازنة معدلة بالإعتماد الإضافي	مشروع موازنة	بالمليون جنيه
الاحتياجات التمويلية للعام المالي	١٤٠٠,٩٣٤١	١٤٦٨٨,٦٣٨	٢٤١٤٠,٣٥٤
العجز الكلى	٤٨٤,٤١٤	٧٢٣,١٥٠	٨٢٤,٤٤٠
سداد القروض المحلية	٤١٠,٣٨٨	٨٨١,٤٨١	١٠٠١٧,١٩٣
سداد القروض الأجنبية	١١٤,٥٣٩	٨٤,٠٠٧	٢٩٨,٧٢١
مصادر التمويل	١٤٠٠,٩٣٤١	١٤٦٨٨,٦٣٨	٢٤١٤٠,٣٥٤
التمويل الخارجى	٧٨,٣٧٥	١٤٦,٤٠٠	١٨٤,٥٥٤
قروض من مؤسسات دولية	١٢,٣٧٥	٥٤,٩٠٠	٦٠,٠١٨
صندوق النقد الدولى	٠	٠	٣٤,٥١٠
اصدار سندات دولية	٦٦,٠٠٠	٩١,٥٠٠	٩٠,٠٢٧
التمويل المحلى	٩٣٠,٩٦٦	١٤٥٤٢,٢٣٨	١٤٩٥٥,٨٠٠

المصدر: وزارة المالية

بلغ العجز المالى الكلى وقت إعداد الموازنة العامة للدولة نحو ٨٢٤,٤ مليار جنيه، مقابل نحو ٩٩٥,١ مليار جنيه في أحدث تقديرات للوضع الحالى للعام المالي ٢٤/٢٣، إي بارتفاع بلغ ١٧٠,٦ مليار جنيه.

الدين الخارجي الذي تخدمه وزارة المالية سبتمبر ٢٠٢٣

بلغ رصيد المديونية الخارجية لأجهزة الموازنة في نهاية سبتمبر ٢٠٢٣ نحو ٨١,٦٩٠ مليار دولار أمريكي بما يعادل ٢٥١٨,٣٧٣ مليار جنية مصري مقابل ٨٢,٥٥٢ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠٢٣ بما يعادل ٢٥٤٥,٤٩٥ مليار جنية بخفض قدره ٨٦٢ مليون دولار أمريكي نتيجة تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية والوطنية حيث سجلت انخفاضاً أمام الدولار الأمريكي بنسبة زيادة قدرها ١,٠٤٪ في رصيد الدولار مع انخفاض رصيد الدين مقوماً بالجنية المصري بصافي زيادة ٢٧,١٢٢ مليون جنية مصري.

الدين الخارجي لأجهزة الموازنة

يتضمن دين أجهزة الموازنة الالتزامات القائمة بالعملات الأجنبية من القروض الخارجية التي حصلت عليها وحدات موازنة ومن بينها الجهاز الإداري للدولة، الهيئات الخدمية، الإدارة المحلية ويتم سداد التزاماتها من الموازنة العامة للدولة.

الجهاز الإداري	الهيئات الخدمية	المحليات	القروض المعاد إقراضها
- الوزارات - المصالح الحكومية	- بلغ عدد الهيئات الخدمية ١٥٧ هيئة مقسمة الي قطاعات مختلفة (الخدمة العامة- التعليم- الصحة- الشباب.. الخ) - مثال: الهيئة القومية لمياه الشرب	المحافظات ووحدات الحكم المحلي	- الهيئة القومية للإنفاق - الهيئة القومية لسكك حديد مصر - شركات انتاج ونقل كهرباء - شركات قطاع البترول - أخرى متنوعة

ومن اهم سياسات إدارة الدين الخارجي ما يلي:

- ١- الترتيب والحد من الاقتراض الخارجي ليقصر- علي القروض التنموية بذات الشروط الميسرة واستهداف تمويل المشروعات ذات المكون الأجنبي الكبير من خلال الاقتراض الخارجي.
- ٢- استمرار جهود تنوع مصادر التمويل والتوسع في إصدار السندات الخضراء وسندات التنمية وسندات الباندا وسندات الساموراي وغيرها من أدوات التمويل الجديدة والتي ستسمح بجذب صناديق استثمار ومستثمرين أجانب جدد.
- ٣- العمل علي إصدار السندات الدولية بشكل اقل تكراراً وبأحجام أقل لا تتعدى من (١) الي (٥,٠) مليار الدولار لكل إصدار لضمان تحقيق أفضل شروط من حيث سعر الاقتراض او مدة الإصدار.
- ٤- التأكيد لكافة الجهات بضرورة اللجوء أولاً الي مصادرها الذاتية لتمويل احتياجاتها وإيجاد حوافز للجهات للإلتزام بذلك مع العمل المستمر والجاد علي إيجاد مصادر إضافية واستخدام الأصول غير المستغلة وتعظيم قيمتها بالإضافة الي التخلص من أية أصول غير لازمة للنشاط التشغيلي.

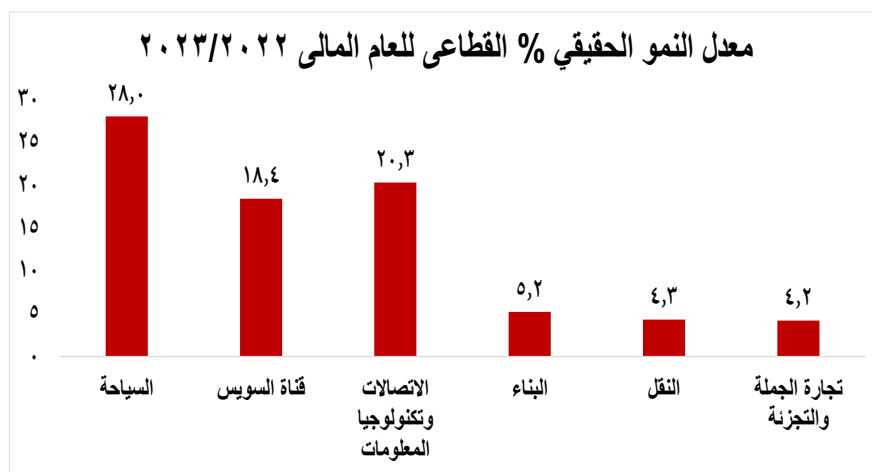
- ٥- التعامل مع موضوع دفع الصادرات كأولوية قصوى من قبل كافة أجهزة ومؤسسات الدولة مع وضع مستهدفات كمية سنوية وربيع سنوية طموحة وقابلة للتحقيق لكل قطاع/نشاط، كما من الضروري ان يكون ذلك مدعوما بسياسات وتدابير ومبادرات واضحة تساهم في تحقيق المستهدفات الكمية السنوية والربع سنوية والعمل علي ربط المساندة المقترحة من قبل الدولة بتحقيق مستهدفات واضحة ومحددة من قبل القطاع الخاص وكذلك الشركات الحكومية العاملة في مجال التصدير.
- ٦- استخدام جزء من حصيلة بيع أصول الدولة بالدولار لسداد جزء من المديونية الخارجية القائمة •
- ٧- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب لها، مع ضرورة تبني سياسة وطنية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

خامساً: أهم نتائج المؤشرات الاقتصادية خلال الفصل الاول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

١. أداء القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤/٢٣

أثبت الاقتصاد المصري قدراً من المرونة على الرغم من تداعيات الأزمات العالمية والتي ساهمت في وجود اضطرابات في سلاسل الإمداد وبالتالي ارتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال إجراءات للحماية الاجتماعية لتحسين الأجور والمعاشات.

بلغ النمو الاقتصادي وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ٢,٦٥٪، مقابل ٤,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، متأثراً بانخفاض معدل النمو العالمي، والذي انخفض الي ٣٪ في



عام ٢٠٢٣، مقابل ٣,٥٪ عام ٢٠٢٢، ومقابل متوسط تاريخي بلغ ٣,٨٪ (٢٠١٩-٢٠٠٠) وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٣ وذلك في ضوء تراجع الإنتاجية عالمياً والارتفاعات الكبيرة في الأسعار العالمية خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، ومتأثراً بارتفاعات أسعار الفائدة العالمية نتيجة السياسة النقدية التشفية المنتهجة لمحاربة الضغوط التضخمية، مما أثر على انخفاض الطلب المحلي والإنتاجية وارتفاع تكلفة الإنتاج.

بينما بلغ النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٣,٨٪ وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث جاء النمو الاقتصادي المحقق خلال عام ٢٣/٢٢ مدفوعاً على المستوى القطاعي بنمو الحقيقي لقطاع السياحة بنحو ٢٨٪، يلاه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٠,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١٨,٤٪، وقطاع البناء بـ ٥,٢٪، وقطاع النقل بـ ٤,٣٪، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ ٤,٢٪. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد سنوي منذ عشر سنوات بلغ ٨,٨ مليار دولار في عام ٢٣/٢٢ في ضوء السياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة. وعلى مستوى القطاع الخارجي، فقد ساهم أيضاً التحسن في إيرادات السياحة وقناة السويس والاستثمارات المباشرة وانخفاض الواردات في تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية بـ ٦٦٪ ليحقق (-٤,٧ مليار دولار) -١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٣/٢٢، مقابل (-١٦,٥ مليار دولار) -٣,٥٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

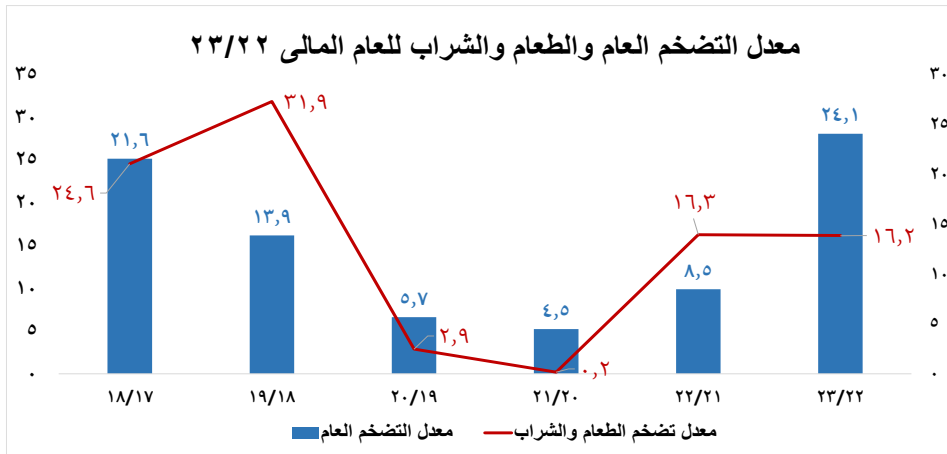
وتستمر جهود الدولة المصرية لإجراء الإصلاحات الهيكلية لتوطين الصناعة والاعتماد على الإنتاج المحلي، واستهداف زيادة الاستثمارات التنموية خاصة في المشروعات الخضراء، والسعى نحو توفير مليون فرصة عمل سنوياً، وإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تفتح آفاقاً جديدة لجذب استثمارات أجنبية على نحو يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

٢. أداء القطاع النقدي والتضخم خلال الفصل الأول من عام ٢٤/٢٣

القطاع النقدي يوليو-أغسطس ٢٤/٢٣

تشير أحدث البيانات وفقاً للبنك المركزي المصري بتحقيق معدلات نمو السيولة المحلية نحو ٢٤,٤٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل ٢٣,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك في الأساس في ضوء الارتفاع الملحوظ في النمو السنوي لأشباه النقود بنحو ٢١,٧٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي بـ ٣٣,١٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، كما نجحت السياسة النقدية في الحفاظ على معدلات آمنة من احتياطي النقد الأجنبي محققة نحو ٣٤ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣. وتوسع السياسة النقدية إلى زيادة مرونة سعر الصرف مما يساعد على امتصاص الصدمات الخارجية المتعلقة بتذبذب أسعار الصرف مقابل الجنيه المصري.

التضخم خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣



وفيما يخص معدل التغير لأسعار المستهلكين، فقد ارتفع متوسط معدل التضخم العام السنوي بنحو ٣٦٪ خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل متوسط ارتفاع بلغ ١٦,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء عدة عوامل ومنها ارتفاع معدلات التضخم

لمعظم المجموعات الرئيسية وعلى رأسها الطعام والشراب ومواد الوقود متأثراً بارتفاع الأسعار العالمية.

٣. أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

● سجل ميزان المدفوعات فائضاً إجمالياً قدره ٢٢٨,٨ مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤/٢٣ مقابل

فائض كلي بلغ ٥٢٣,٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد لوحظ تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ١٢,١٪ ليقصر عند -٢,٨ مليار دولار أمريكي (مقارنة بعجز أكبر بلغ -٣,٢ مليار دولار أمريكي خلال العام المالي السابق). ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عجز الميزان التجاري بـ ١٢,٧٪ ليقصر على نحو -٧,٩ مليار دولار أمريكي. كما ساهم في تحسن ميزان معاملات الحساب الجاري إرتفاع الفائض من الميزان الخدمي إلى

ارتفاع متحصلات السياحة وقناة السويس وتحسن عجز الميزان التجاري غير البترولي هي العناصر التي أدت إلى تحسن معاملات الحساب الجاري خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤/٢٣

نحو ٥,٢ مليار دولار أمريكي (في ضوء تنامي إجمالي المتحصلات من السياحية وحصيلة رسوم المرور في قناة السويس). وقد حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١,٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

● يرجع تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية في ضوء عدة عوامل وذلك على النحو التالي:

■ تحسن عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٢,٤ مليار دولار ليقصر على -٦,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل -٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإنخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بـ ١,٩ مليار دولار (بمعدل إنخفاض بلغ ١٢,٥٪ ليقصر عند -١٣,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل نحو -١٥,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) خاصة

إنخفاض الواردات من الذرة، وبوليميرات، ومركبات عضوية أو غير عضوية). وقد إرتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بـ ٤٥٨,٩ مليون دولار لتسجل ٦,٧ مليار دولار (في ضوء إرتفاع حصيلة الصادرات من أسلاك وكابلات، وخضر طازجة، أو مبردة أو مطبوخة، وذهب، وأجهزة كهربائية للإستعمال المنزلى).

■ ارتفاع متحصلات النقل بمعدل ١٣,٥٪ لتسجل ٣,٥ مليار دولار (مقابل ٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ١٩,٤٪ لتسجل نحو ٢,٤ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤/٢٣، نتيجة لإرتفاع المحولة الصافية بمعدل ٨,٢٪ لتصل إلى ٤٠٣,١ مليون طن، وإرتفاع عدد السفن العابرة بمعدل ٤,٣٪.

■ ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ٩,٣٪ لتسجل ٤,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإرتفاع كل من عدد الليالي السياحية بمعدل ٩,٣٪ الى نحو ٤٧,٧ مليون ليلة، وإرتفاع أعداد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٢٣,٢٪ ليسجل ٤,٢ مليون سائح.

● العناصر التي حدثت من التحسن في حساب المعاملات الجارية:

■ إرتفاع العجز في الميزان التجاري البترولي بنحو ١,٢ مليار دولار ليصل إلى نحو -١,٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

■ تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٢٩,٩٪ لتصل إلى نحو ٤,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار خلال العام السابق.

■ ارتفاع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل طفيف بلغ ١,١٪ ليسجل نحو -٤,٦ مليار دولار مقابل نحو -٤,٥ مليار دولار خلال العام السابق.

● وقد حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغ ١,٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل ٤,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق كمحصلة لما يلي:

■ حقق الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٣ مليار دولار، مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

■ إقتصر صافي تدفق استثمارات محفظة الأوراق المالية للخارج عند ٥٢٣,٤ مليون دولار، مقابل ٢,٢ مليار دولار العام السابق.

■ سجل التغير على إلتزامات البنك المركزي صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٦٥٢,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

سادساً: المخاطر والالتزامات المحتملة خلال العام المالي ٢٤/٢٣

من أهم مصادر المخاطر المالية:

- صدمات الاقتصاد الكلي
- مخاطر وصدمة القطاع المالي.
- الالتزامات المحتملة (مثل الضمانات الحكومية، تكلفة تعويضات القضايا الدولية)
- الشركات بين القطاعين العام والخاص «PPPs» Public Private Partners
- مخاطر الكوارث والأزمات.

الاقتصاد العالمي:

وفي ضوء ما يمر به الاقتصاد العالمي من أزمات متتابة خاصة بعد أزمة كوفيد ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من آثار سلبية من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومعدلات التضخم، وزيادة الأسعار العالمية للعديد من السلع خاصة الغذائية والبتروولية، وانخفاض معدلات التجارة العالمية نتيجة للاضطرابات في سلاسل التوريد في مختلف الأسواق والأنشطة التجارية العالمية.

فقد تم إعداد موازنة العام المالي ٢٤/٢٣ بشكل حذر وبما يضمن التحوط لمواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية عرضة للتأثر وبشدة بوجود تغيرات كبيرة في الافتراضات التالية:

(١) أسعار الفائدة:

مع تزايد ارتفاع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم وانعكاس ذلك على ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة، سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة مدفوعات الفوائد بنحو ٨٠ مليار جنيه، وهو ما سيكون له تأثير سلبي على عجز الموازنة.

(٢) الأسعار العالمية للنفط:

تفترض التقديرات المحدثة لعام ٢٤/٢٣ أن يصل متوسط سعر برميل برنت عند ٨٥ دولار للبرميل، وفي حالة ارتفاع سعر النفط العالمي بنحو ١ دولار / برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزنة بنحو ٣-٤ مليار جنيه، مما يتطلب أهمية تطبيق آلية التسعير التلقائي واستمرار تنفيذ برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع متوسط أسعار البترول.

الضمانات الحكومية بمصر في سبتمبر ٢٠٢٣

• تمثل التقديرات المبدئية لقيمة الضمانات المصدرة على الخزنة العامة في سبتمبر ٢٠٢٣ نحو ٢٩,٦٢٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل نحو ٣٤,٥٤٪ في نهاية العام المالي ٢٣/٢٢ و ٢٤,١٦٪ في نهاية العام المالي ٢٢/٢١، حيث تمثل الضمانات المحلية في سبتمبر ٢٠٢٣ نحو ١٥,٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية نحو ١٤,٢٩٪.

• كما بلغت قيمة أرصدة القروض المضمونة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ نسبة ٢٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل نحو ٢٨,٢٤٪ في نهاية العام المالي ٢٣/٢٢ و ١٩,٧٨٪ في نهاية العام المالي ٢٢/٢١.

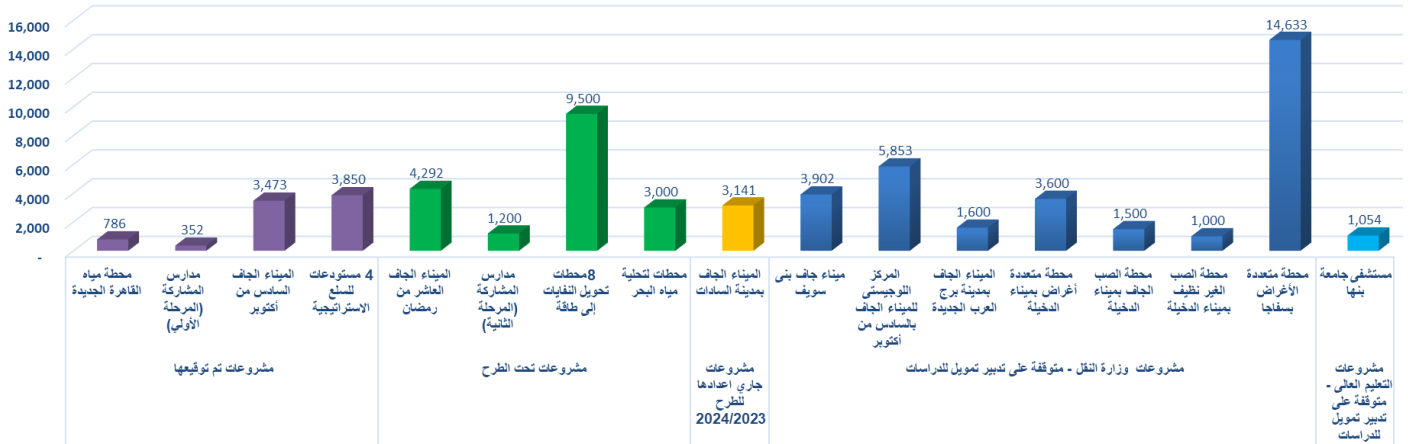
توزيع نسب إجمالي الضمانات (المحلية والخارجية) الممنوحة للهيئات في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣:

- الهيئة المصرية العامة للتبترول ٤١٪
- هيئة المجتمعات العمرانية ١٢٪
- شركات الكهرباء ١٢٪
- الهيئة القومية للأفلاك ٨٪
- هيئة قناة السويس ٣٪
- الهيئة القومية لسكك حديد مصر ٣٪
- الهيئة العامة للسلع التموينية ٣٪
- أخرى ١٨٪

شركات بين القطاعين العام والخاص PPPs

- يمكن أن تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص التزامات شبيهة بالديون للحكومة حيث تلتزم الحكومة بالدفع مقابل الخدمات على مدى مدة العقد وقد تلتزم الحكومة بمجموعة من الالتزامات المحتملة.
- ويستعرض البيان التالي قائمة التكلفة الاستثمارية لمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص PPPs التي تديرها الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص - تفصيلي



مخاطر تعثر الشركات المملوكة للدولة:

- تمثل المخاطر الرئيسية في حال انخفاض أرباح الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية وانخفاض الضرائب المحولة من تلك الشركات للخزينة العامة للدولة، أو في صورة دعومات تتحملها الخزينة العامة لمساندة تلك الشركات.
- وتحرص وزارة المالية، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، على تقوية مؤسساتها لإدارة الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية وحل التشابكات المالية بما يضمن إدارة كفاء للمال العام.

أهم التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية (التدابير التخفيفية):

- وضع نظام شامل لتقييم إصدار الضمانات الحكومية.
- العمل على إنشاء وحدة لإدارة المخاطر المالية.
- العمل على إعداد تقرير سنوي لأهم المخاطر المالية.
- إعداد استراتيجية الضمانات الحكومية.

الآليات المتخذة للحد من الخطر المالي:

- إنشاء لجنة خاصة في وزارة المالية لإدارة إصدار ومراقبة الضمانات الحكومية.
- قرر مجلس الوزراء رقم ٢١٢ المنعقدة بوضع حدود قصوى أو سقف للضمانات الجديدة سنوياً.
- ولتقليل المخاطر التي قد تنجم عن تخارج الدولة من النشاطات الاقتصادية أقر مجلس النواب تعديلات قانون جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بما ينظم عملية الدمج والاستحواذ.
- ضرورة موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالملكون الأجنبي بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية.
- دراسة تقييم المخاطر، وضمان توزيع المخاطر بين الأطراف.
- دراسة تخصيص مبالغ مالية للكوارث والأزمات تدار من قبل اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث.